لاظهار المعارضة للخصم، أو لاقناعه. ومن ذلك ارسال الخطابات، واعلان بيانات الرفض، ورفع الالتماسات والعرائض، وتعليق الاعلام، وكتابة المقالات، وتكوين جماعات الضغط، وارسال الوفود، واقامة الصلوات، وعرض المسرحيات والاعمال الفنية، والمسيرات، والحداد الرسمي، والاحتجاجات الجماعية، والحلقات المدرسية، والاضراب عن العمل.

(ب) عدم التعاون الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي: يحاور هذا المستوى حول مفهوم المقاطعة بالمعنى المشار اليه في موضع سابق. ويعني «الانقطاع عن الاستمرار في علاقات معيّنة قائمة وتحدي هذه العلاقات». وقسم شارب عدم التعاون الى ثلاث مجموعات رئيسة تشمل الكثير من الافعال المحددة. أولها، المقاطعة الاجتماعية، التي تشمل الاضرابات الطلابية والانقطاع عن العمل ورفض اقامة علاقات اجتماعية من أي نوع مع الخصم؛ وثانيها، المقاطعة الاقتصادية التي تأخذ شكلين أساسيين، هما المقاطعة الاقتصادية والاضرابات، وكلاهما يدور حول فكرة رفض، أو ارجاء، الاستمرار في علاقات اقتصادية معيّنة مع الخصم؛ وثالثها، المقاطعة السياسية التي تهدف الى رفض أشكال المشاركة والحركة السياسية في ظل الظروف القائمة. وثمة ثمانية وثلاثون فعلاً محدداً تستطيع الجماهير، من خلالها، التعبير عن هذا الجانب، منها سحب التأييد للحكم القائم، ومقاطعة الاجهزة التشريعية أو الانتخابات، ومقاطعة الاحزاب والمنظمات الحكومية، وعصيان القوانين غير الشرعية، وعدم التعاون مع القضاء، ونحو ذلك.

(ج) التدخل اللاعنيف: ويعني التدخل المباشر لتدمير، أو لاعاقة، علاقات، أو أوضاع، قائمة، أو لارساء انماط جديدة من السلوك. وتأخذ ادوات هذا المستوى أشكالاً مختلفة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية، واحياناً جسدية. ويشمل التدخل اللاعنيف واحداً وأربعين فعلاً محدداً، مثل الصيام، والاعتصام، والاحتلال اللاعنيف للارض أو المنشآت، واقامة المؤسسات الاجتماعية البديلة، واقامة الاسواق البديلة، وانشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة، وتخطي النظم الادارية. التدخل اللاعنيف، والحال هذا، يقوم على أخذ زمام المبادرة من الخصم لاحداث التغيير، وليس فقط مجرّد التعبير عن الاحتجاج على سياسات الخصم وتصرفاته.

وشرح شارب الآلية التي يطرح اللاعنف بواسطتها تأثيره، فرأى ان الكفاح اللاعنيف يتمّ بحشد القوى الاجتماعية في مواجهة الخصم، الذي عادة ما تكون له قدرات متفوّقة، مادياً. وقد يكون هذا الخصم جهاز سلطة الاحتلال في الحالات الاستعمارية، أو جهاز الدولة في نظام دكتاتوري، ويستخدم الخصم الجهاز ضد المحتلة أرضهم، أو المحكومين عموماً. لكن استمرار قوة الخصم تعتمد، أساساً، على اذعان المحكومين وتعاونهم، من خلال اطاعة الأوامر، وتنفيذ القوانين واللوائح، وممارسة أعمالهم المعتادة في ظل ظروف الاحتلال أو القهر غير المعتادة. فاذا رفض المحكومون تنفيذ رغبات الخصم، وقرروا عدم التعاون، أو العصيان، فسوف يكون لزاماً عليه استخدام أكثر الوسائل إكراهية وفرض العقوبات. ولكي تكون العقوبات فعّالة لا بد من ان يتراجع المحكومون؛ فاذا لم يتمّ هذا التراجع وشحذ هؤلاء ارادتهم في مواجهتها، تصبح قوة الحكام غير ذات جدوى، ويصبح نظامهم مهدّداً تماماً. بعبارات أخرى، تستند فعالية العقوبات التي يفرضها الخصم الى خوف المحكومين. فاذا ما قلّ هذا الخوف، أو انتهى، وبرز بدلاً منه الاستعداد لتحمّل المعاناة، كثمن للتحرير والتغيير، يصبح عدم التعاون الشامل ممكناً، كما تكون القوة الحقيقية في جانب المحكومين.

لا شك في ان ملاحظة التعريفات السابقة لأنماط المقاومة المدنية المذكورة تشي بالاسباب